الكراهة عند الحنفية ونماذج تطبيقية من الفقه الإسلامي

د. محمد جاسر محمد

جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

الءمء لله رب العالمفن والصلاة والسلام على أشرف ءلق الله أءمعفن سفنا محمد الصادق الأمفن المبعوء للعرب والءعم الءف أءمءل به الشرك وعلى آله وصءبه الءفن ءربوا بمءرسته فعزروه ووقروه وساروا على نهءه وبلءهم ءءرففء من ربه لانه المءرع الأول عن ربنا ءل فف علاه فمفز لنا أحكام ءءرففء من فرض وواءب ومءءوب وءرام ومءروه ومباح وهءه هف أقسام الءكم أءكلفف الءف هو ءزه من علم أصول الفءه لان النبف - صلى الله علفه وسلم - قال : (من فربء الله بفه ءفرا ففءهه فف الءفن)^١ لان علم الفءه من اشرف العلوم الشرعفة وهو ءطبفء عملف ءمعف العباءء وان هءا العلم مرءكز ومعمء كلفا على أصول الفءه لأنه القاعءة الءف فبفنا علفها هءا العلم الشريف وهو من اشرف العلوم لءلقه بمصادر ءءرففء من ءتاب وسنة وءفرها من المصادر وكءلك فبءء فف اسءءباف هءه الأحكام من مصادرها لءلك شرعنا فف معرفة ءزه من هءا العلم وهو نءة من ءر الاء وهو موضوع ((الءراهة عند الءنفةة ونماءج ءطبةفة من الفءه الإءلامف)) لان الءراهة هو قسم من أقسام الءكم أءكلفف وبما ان الءنفةة مفزوا بفن المءروه ءءرفما والمءروه ءءرفها لءلك شرعنا فف ءراسءها ءراسة مفصلة ءءى نصل الى مءءءانا ان شاء الله ءعالى . أما ءة البءء : فءء اسءمل بءءف هءا على مقءمة وءمهفء ومبءءفن وءاءمة . ءناولء فف المبءء الأول : مفهوء الءراهة عند الأصولففن وففه ءالءة مطالب : **المطلب الأول** : ءعرففء الءراهة لغة واصءلاءا **المطلب الءانف** : ءكم الءراهة **المطلب الءالء** : أقسام الءراهة أما **المبءء الءانف** : نماءج ءطبةفة من الفءه الإءلامف وففه ءالءة مطالب **المطلب الأول** : نماءج ءطبةفة للءراهة فف العباءء وففه سبع مسائل **المساءلة الأولى** : ءكم الاءءسال فف الماء الراكء **المساءلة الءانفةة** : ءكم اسءءبال القبلة واسءءبارها عند ءضاء الءاءة **المساءلة الءالءة** : ءكم ءءلءفء فف مسء الرأس **المساءلة الرابءة** : ءكم المفروض من الوءه فف السءوء **المساءلة الءامسة** : ءكم قراءة الفاءءة فف صلاة الءنازهة **المساءلة السامسة** : ءكم القبلة للصاصم **المساءلة السابءة** : ءكم المبفء فف منى **المطلب الءانف** : فف الأحوال الشءصفة وففه مسألة واءة . وهف ءكم ما فءوز أءزه بءلا للءلع **المطلب الءالء** : فف الأطعمة وففه مسألة واءة . وهف ءكم أكل الضب وفف الءءام فأنف ءءمء بءءف هءا بءراسة مسالة الءراهة وءطبفءاتها الفءهفة ، فعرضء الأءلة ومناقشءها فرءءء ففه الى اماءء الءءب ومءانها ، وانف لم اءكر بطاقات الءءب لأول مرة فءكرءها فف آخر البءء ءءى لا أءقل الهوامش ، ءاعفا الله ءعالى ان فوفءنف فف عملف هءا انه نعم المولى ونعم النصفر .

ءمهفء

الءراهة: هف أءء أنواع الءكم أءكلفف عند الءمهور . فقبل الءلام عنها فءب معرفة الءكم أءكلفف ءءى نرى موءع الءراهة منه . **الءكم أءكلفف** : ءطابُ الله المءءلق بأفعال المءكلففن على سبفل

الأقتضاء أو التخيير . ولا نخوض في فلسفة التعريف في الخطاب النفسي وغير النفسي بالنسبة إلى الله جل وعلا فهذا ليس من صميم موضوعنا ولكن نأخذ من التعريف الأقتضاء الذي هو الطلب فيما أن يكون الطلب على سبيل الحتم والإلزام فإيجاب ، أو ليس على سبيل الحتم والإلزام فندب ، أو طلب الكف على سبيل الحتم والإلزام فتحريم، أو طلب الكف ليس على سبيل الحتم والإلزام فكراهة^٢ وهذا الذي هو مقصود بحثنا في هذا الموضوع . فالحكم التكليفي عند الجمهور والحنفية بينهما فرق في التقسيم ولكن لو فتشنا عن هذا الفرق والخلاف لوجدناه خلافاً أما لفظياً أو لغوياً لا يتعدى إلى الخلاف المعنوي، ونعرف هذا من تقسيمات الفريقين على النحو الآتي: أولاً: تقسيمات الحكم التكليفي عند الجمهور : الإيجاب ، والندب ، والتحريم ، والكراهة ، والإباحة^٣ . فهذه خمسة أقسام للحكم التكليفي وهي داخلة ضمن تقسيمات الحكم عند الحنفية . ثانياً: تقسيمات الحكم التكليفي عند الحنفية : **الفرض**: طلب الفعل على سبيل الحتم والإلزام ، وهو ما ثبت بدليل قطعي^٤ . كالقراءة في الصلاة لقوله تعالى : (فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ)^٥ **الواجب**: طلب الفعل على سبيل ألحتم والإلزام ، ولكنه ما ثبت بدليل ظني ، سواء كان ظني الثبوت أو الدلالة ، كقراءة الفاتحة في الصلاة^٦ **المندوب**: طلب الفعل ليس على سبيل الحتم والإلزام ، وهو ما يمدح فاعله ولا يذم تاركه^٧ . **المحرّم**: طلب الكف على سبيل الحتم والإلزام ، وهو ما يعاقب فاعله ويمدح تاركه . وهو ما ثبت بدليل قطعي^٨. **المكروه تحريماً**: طلب الكف على سبيل الحتم والإلزام ، ولكن ثبت بدليل ظني الثبوت أو ظني الدلالة^٩ . **المكروه تنزيهاً**: طلب الكف عن الفعل طلباً غير جازم ليس على سبيل الحتم والإلزام^{١٠} . **المباح**: هو الواقع في جهة التخيير أي ليس طلب فعل ولا طلب كف . وليس فيه ثواب ولا عقاب^{١١}. أذن لو فتشنا على الفرق بين تقسيمات الجمهور والحنفية لوجدنا أن الفرق في قسمين فقط وهما **الفرض** و**الواجب** ، و**المكروه** بنوعيه فالفرض و**الواجب** عند الجمهور مترادفان ، وعند الحنفية متباينان ، و**الكراهة** عند الجمهور واحدة ، و**الكراهة** عند الحنفية نوعان وهذا ما نوضحه في هذا البحث إن شاء الله تعالى .

الصبت الأول

الكراهة عند الأصوليين

المطلب الأول الكراهة لغة واصطلاحاً

أولاً: **الكراهة لغة**: فالمكروه خلاف المحبوب ، كرهت الشيء أكرهه كراهةً . وكراهيةً فهو شيء كريةً ، ومكروهٌ ، وكرهت الشيء تكريهاً نقيض حبينته إليه . و**الكراهة** : خلاف الإرادة . و**الكره** ، **بالفتح** : المشقة ، و**بالضم** : القهر ، وقيل **بالفتح** : الإكراه ، و**بالضم** : المشقة^{١٢} .

ثانياً: **الكراهة اصطلاحاً**: خطابُ الشرع الدال على طلب الكف عن الفعل طلباً غير جازم^{١٣}

وهو ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله ، بل يعاتب. أو هو ما يمدح تاركه ولم يذم فاعله^{١٤} مثالها قول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلُ الْقُرْآنُ تَبَدَّ لَكُمْ)^{١٥}. فهذا الخطاب دال على طلب الكف عن السؤال عن بعض الأشياء طلباً غير جازم ، وذلك لأنه لا يترتب على عدم الكف عقاب ، وإنما يترتب عليه عتاب ، وهو دون العقاب ، وإنما عدّ هذا الخطاب دالاً على الكراهة بقريئة مانعة من إرادة النهي بهذا اللفظ ، تتمثل في سياق الآية . ومن قوله : (ما يمدح تاركه ولم يذم عليه فاعله) في التعريف خرج قيوداً هي : فخرج بما (يمدح) : المباح ، فانه لا مدح فيه ولا ذم . وخرج بقوله (تاركه) : الواجب ، والمندوب ، فان فاعلهما يمدح ، لا تاركهما . وخرج بقوله (ولم يذم فاعله) : الحرام ، فانه يذم فاعله ويعاقب عليه ، لأنه وان شارك المكروه في المدح بالترك ، فانه يفارقه في ذم فاعله^{١٦} .

المطلب الثاني: حكم الكراهة

عرفنا من تعريف الكراهة ان المكروه : هو ما طلب الشارع تركه لا على وجه الحتم والإلزام ، وهو ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله . لذلك تعرف الكراهة إما بمادة الفعل الدال عليها مثل قول النبي - صلى الله عليه وسلم- (إن الله حرم عقوق الأمهات ، و وأد البنات ، ومنعاً وهات ، وكره لكم ثلاثاً : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال)^{١٧} . أو بصيغة النهي المقترن بقريئة تدل على انه للكراهة كما في قوله سبحانه وتعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ)^{١٨} ، فانه اقترن يضاف إلى الكراهة وهو قوله سبحانه وتعالى : (وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلُ الْقُرْآنُ تَبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ)^{١٩} . إذن حكم المكروه كما بينا أن فاعله لا يستحق العقاب وقد يستحق اللوم والعتاب^{٢٠} . ولكن الأصوليين اختلفوا في المكروه ، هل يدخل تحت الأمر أو المأمور الترك به ، أم أن المكروه منهي عنه ، أم هو من أحكام التكليف كما اختلفوا في المندوب على ثلاثة أقسام : القسم الأول: هل المكروه مأمور الترك به أي داخل في تناول الأمر المطلق ؟ اختلف الأصوليون في المكروه ، هل هو داخل في تناول الأمر المطلق أم لا على وجهين: الوجه الأول: مطلق الأمر لا يتناول المكروه . وهذا رأي المتكلمين^{٢١} . واستدلوا: إن المكروه مطلوب الترك ، والمأمور مطلوب الفعل فيتنافيان كما في قوله تعالى : (وَليَطَّوُّوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ)^{٢٢} فهنا لا يتناول الطواف بغير طهارة ، ولا منكوساً خلافاً ، لأنه لا يجوز أصلاً فلا طواف بدون شرطه ، وهو الطهارة كما في الصلاة ولذلك قام الدليل إن الطواف الشرعي هو الطواف على هيئة مخصوصة لا يوجد إذا طاف منكوساً خلافاً للحنفية . وحجتهم: إن الأمر للوجوب حقيقة ، وللندب والإباحة مجازاً وليس المكروه من الثلاثة^{٢٣} الوجه الثاني: مطلق الأمر بتناول المكروه . وهذا رأي الحنفية^{٢٤} . واستدلوا: ان المكروه يثبت بتناول الأمر ، لان صفة الجواز وان

كانت تثبت بمطلق الأمر شرعاً فقد تتناول الأمر على ما هو مكروه شرعاً ، واستدلوا على ذلك (بأداء عصر يومه بعد تغير الشمس فانه جائز مأمور به شرعاً وهو مكروه) .

وكذلك قوله تعالى : (وَلِيُطَوَّأُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) فانه بتناول طواف المحدث و المنكوس ، لاناطواف حقيقة دوران حول البيت وذلك موجود سواء طاف بطهارة أو بغير طهارة وسواء طاف مستويماً أو منكوساً ، لان وجود الكراهة الشرعية لا يدل على عدم دخول المفعول في الأمر ، بدليل الصلاة في الأرض المغصوبة ، والبيع وقت النداء فان الأول داخل في الأمر ، والثاني في الإطلاق إذن يكون الطواف هنا جائز مأمور به شرعاً ، ولكنه مكروه^{٢٥} . فان بمطلق الأمر كما تثبت صفة الجواز والحسن شرعاً يثبت انتقاء صفة الكراهة ، لان الأمر استبعاد ولا كراهة في عبادة العبد لربه ، وانتقاء الكراهة تثبت بالإذن شرعاً ، ومعلوم إن الإذن دون الأمر في طلب إيجاد المأمور به ، فلأن يثبت انتقاء الكراهة بالأمر أولى . فالصلاة بعد تغير الشمس ، الكراهة فيها ليس للصلاة ولكن للتشبه بمن يعبد الشمس ، والمأمور به هو الصلاة ، وكذلك الطواف في المثال السابق الكراهة ليس في الطواف الذي فيه تعظيم البيت ، بل لوصف في الطائف وهو الحدث ، وذلك ليس من الطواف في شيء^{٢٦} . القسم الثاني: المكروه منهي عنه أم لا ؟ إن المكروه في هذه المسألة يعامل معاملة المأمور به في انه ضد المندوب على رأي من قال . فمن قال: النهي للتحريم فليس عنده بمنهي عنه ومن قال : للتزويه أو للقدر المشترك بينه وبين التحريم ، أو تشترك بينهما ، فهو منهي عنه^{٢٧} . ويدل على انه غير منهي عنه قوله تعالى: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا)^{٢٨} .

وموجب النهي في ضده إثبات سنة تكون في القوة كالواجب لان هذا الأمر يثبت بطريق الدلالة فيكون موجه دون موجب الثابت بالنص ، وعلى القول المختار يحتمل أن يكون مقتضياً هذا المقدار على قياس ما بينا في الأمر ، وكذلك إذا كان للمنهى عنه أضرار فانه يثبت هذا القدر من المقتضي في أي أضراده يأتي به المخاطب مثال ذلك : النهي عن لبس المخيط في حالة الإحرام يثبت إن السنة هو لبس الإزار والرداء ، وذلك أدنى ما يقع به الكفاية من غير المخيط إذن: لما كان الأمر مقتضياً كراهة الضد لم يكن ضده مفسداً للعبادة إلا ان يكون مفوتاً لما هو واجب بصيغة الأمر ولكن يكون مكروهاً في نفسه فان المأمور بالقيام في الصلاة إذا قعد لا تفسد صلاته ، لأنه لم يفت بهذا الضد ما هو الواجب بالأمر وهو القيام إذا أتى به بعد القعود ، ولكن القعود مكروه في نفسه ، ولكون النهي مقتضياً في ضده ما بينا من صفة السنة قلنا لا ينعدم بالضد ما هو موجب صيغة النهي^{٢٩} . قال أبو يوسف رحمه الله : من سجد في صلاته على مكان نجس ثم سجد على مكان طاهر جازت صلاته ، لان المأمور به السجود على مكان طاهر ومباشرة الضد بالسجود على مكان نجس لا يفوت المأمور به فيكون مكروهاً في نفسه ولا يكون مفسداً للصلاة ، وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى تفسد به الصلاة ، لان تأدي المأمور به لما كان باعتبار المكان

فما يكون صفه للمكان الذي يؤدي الفرض عليه . يجعل بمنزلة الصفة له حكماً فيصير هو كالحامل للنجاسة إذا سجد على مكان نجس ، والكف عن حمل النجاسة مأمور به في جميع الصلاة فيفوت ذلك بالسجود على مكان نجس^{٣٠} . **القسم الثالث:** المكروه من أحكام التكليف أم لا^{٣١} . لو أردنا أن نعرف المكروه هل هو من أحكام التكليف أم لا ينبغي لنا أن نعرف أن المكروه على إطلاقه هو للتزيه ، ولكن لو وضعنا لهذا المكروه قيوداً أخرى لعرفنا أن المكروه تزيهياً وخلاف الأولى هي في الحكم كالمندوب الذي اختلف فيه في حالة انه مأمور به ويثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ، وان المكروه بهذا الإطلاق هو المأمور بتركه فيكون على خلاف السابق كما عرفنا أنفاً فمنهم من قال أنه مأمور الكف عنه ، وانه منهي عنه ، فهذا لا خلاف في أنه من أحكام التكليف ومن قال أنه ليس بمأمور الترك عنه وانه غير منهي عنه فهو خارج عن أحكام التكليف ولكن المكروه تحريماً وهو من تقسيمات السادة الحنفية فإنه يرتقى إلى الحرام وانه أقرب إليه ، ومعنى القرب إلى الحرام : أنه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة ، فترك الواجب حرام يستحق العقوبة عليه بالنار وترك السنة المؤكدة قريباً من الحرام. وعن الإمام محمد : ليس المكروه كراهة التحريم إلى الحرام اقرب ، بل هو حرام ثبتت حرمة دليل ظني ، فعنده ما لزم تركه إن ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراماً ولا يسمى مكروهاً كراهة التحريم كما ان ما لزم الآتيان به إن ثبت ذلك فيه بدليل قطعي يسمى فرضاً ولا يسمى واجباً^{٣٢} .

المطلب الثالث: أقسام الكراهة

أولاً: تقسيمات الكراهة عند الجمهور المكروه لفظ مشترك يطلق عند الفقهاء على معان كثيرة^{٣٣} .

١ - المحذور : يطلق هذا اللفظ ويراد به الحرام ، فكثيراً ما يقول الإمام الشافعي والإمام احمد رحمهما الله: (اكره كذا) وهما يريدان التحريم^{٣٤} ، لأنهم كانوا يتورعون عن استعمال لفظ الحرام والحلال في المجتهديات خشيةً وخوفاً من قوله تعالى : (وَلَا تَقُولُوا لِمَا صِفُ السُّنْتِكُمْ الكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ)^{٣٥} .

٢ - ما نهى عنه نهى تنزيه : وهو الذي أشعر بان تركه خيرٌ من فعله ولم يكن عليه عقاب . كالصلاة في الأمكنة المكروهة كالحمام ، للتعرض لوسوسة الشياطين وفي مبارك الإبل ، فإنه يتعرض لنفارها .

٣ - ترك ما هو الأولى ولم ينه عنه : هو ما ترك ما كانت مصلحته راجحةً ، كترك المندوب ، مثل ترك صلاة الضحى ، لا لنهي ورد عنه ، ولكن لكثرة فضله وثوابه قيل فيه أنه مكروه تركه .

٤ - ما وقعت عليه الريبة والشبهة في تحريمه :- كالحم السبع ، وقليل النبيذ . وهذا فيه نظر ، لان من أداه اجتهاده إلى تحريمه فهو عليه حرام ومن أداه اجتهاده إلى حله فلا معنى للكراهة في حقه^{٣٦} .

ثانياً: تسميات الكراهة عند الحنفية^{٣٧}. إن السادة الحنفية في كلامهم عن الكراهة لم يأخذوا الكراهة على إطلاقها مثل ما فعل الجمهور عندما قالوا: ان الكراهة هي طلب ترك الفعل طلباً غير جازم على سبيل الحتم والإلزام ، ولكنهم فرقوا في الكراهة مثل ما فرقوا في مسألة الفرض والواجب ، فقالوا : الكراهة على قسمين القسم الأول: الكراهة التحريمية: هي خطاب الشرع الدال على طلب الكف عن الفعل طلباً جازماً بدليل ظني ثبوتاً ودلالة ، أو ثبوتاً لا دلالة ، أو دلالة لا ثبوتاً ويعاقب على الفعل ، ويثاب على الكف . لان التحريم عندهم شامل للخطاب الدال على طلب الكف عن الفعل طلباً جازماً ، بدليل ظني أو بدليل قطعي ، محور الأمر هو مدى كون الطلب طلباً جازماً أو غير جازم ، مثالها قوله – صلى الله عليه وسلم – في الذهب: (إنه حرامٌ على رجال أمتي حلالٌ على نسائها)^{٣٨}. فهذا خطابٌ دال على طلب الكف عن لبس الذهب للرجال طلباً جازماً ، ولكنه ثبت بدليل ظني ، وهو خير الواحد ، ولذلك فان لبس الذهب يعد مكروهاً كراهةً تحريمية^{٣٩}.

القسم الثاني: الكراهة التنزيهية: خطاب الشرع الدال على طلب الكف عن الفعل طلباً غير جازم ، بحيث يثاب المكلف على الكف ، ولكنه لا يعاقب على الفعل ، وإنما يعاتب عليه . وهذه الكراهة المرادة بلفظ الكراهة عند إطلاقها ، وتطبق على مواظبة المكاف على الكف عن فعل السنن المؤكدة ، فالشارع طلب من المكلف طلباً غير جازم الكف عن المواظبة على ترك السنن ، وخاصةً المؤكدة منها^{٤٠}.

المبحث الثاني

نماذج تطبيقية من الفقه الإسلامي

المطلب الأول: في العبادات وفيه سبعة مسائل

المسألة الأولى: حكم الاغتسال في الماء الراكد اختلف الفقهاء في حكم الاغتسال بالماء الراكد الذي لا يجري على مذهبين: المذهب الأول: كراهة الاغتسال فيه . وبهذا قالت : الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة^{٤١} . وحجتهم :- ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقال كيف يفعل يا ابا هريرة قال : يتناوله تناولاً)^{٤٢} . وهذا الحديث يحمل على الكراهة التنزيهية لا التحريم^{٤٣} .

المذهب الثاني: يحرم الاغتسال في الماء الراكد ، فان اغتسل فيه فلا يصح منه الغسل: وبهذا قالت الظاهرية^{٤٤} . وحجتهم : حديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم . قول النبي صلى الله عليه وسلم (لاتبل في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل)^{٤٥} . وجه الدلالة: لم يخص الحديث ماءً دون ماء ، ولم ينه عن الوضوء فيه ، ولا عن الغسل لغير الجنب^{٤٦} . الراجح بعد عرض الأدلة يبدو لي ان الراجح ما ذهب اليه أصحاب المذهب الأول القائلون بكراهة الاغتسال في الماء الدائم ، لأنهم حملوا

النهي على الكراهة التنزيهية لا التحريمية ، لوجود القرينة الصارفة عن التحريم وهو قول النبي - صلى الله عليه وسلم : (إذا بلغ الماء قلتين لا يحمل الخبث)^{٤٧} . أما أصحاب المذهب الثاني فإنهم حملوا النهي على الحرمة لأنهم اخذوا لفظة (لا يجري) اي على انه يجوز في الماء الجاري ، وانه لا ينجس لان الجري يدفع النجاسة ويخلفها طاهرة^{٤٨} .

المسألة الثانية: - حكم استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء الحاجة

اختلف العلماء في حكم هذه المسألة على مذاهب . المذهب الأول: وفيه روايتان الرواية الأولى: كراهة استقبال القبلة دون استدبارها ، مطلقاً . روي ذلك عن ابي هريرة ، وابن مسعود ، ومجاهد ، وابن سيرين ، والثوري ، والاوزاعي ، وابن حزم^{٤٩} . **وحيثهم** : على عدم جواز الاستقبال مطلقاً دون الاستدبار هو : ما روي عن سلمان رضي الله عنه قال : (نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة لغائط او بول)^{٥٠} . والنهي هنا للتحريم . **وحيثهم** : على جواز الاستدبار مطلقاً هو : ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مستدبراً القبلة مستقبلاً الشام)^{٥١} . وهذه رواية مسلم ، وفي رواية البخاري : (لبنتين مستقبلاً بيت المقدس)^{٥٢} . **الرواية الثانية: حرمة الاستقبال والاستدبار مطلقاً . وحيثهم** : حديث سلمان رضي الله عنه المتقدم . ما روي عن ابي أيوب الأنصاري رضي الله عنه : (ان النبي صلى الله عليه ولكن شرقوا او غربوا ، قال ابو أيوب : فقدنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحنرف ونستغفر الله)^{٥٣} . ان المنع من ذلك لحرمة القبلة ، وهذا موجود في البناء كالصحراء ولانه لو جاز الحائل لجاز في الصحراء فان بيننا وبين الكعبة اوديةً وجبالاً وابنيته^{٥٤} . **المذهب الثاني :-** لايجوز استقبال القبلة او استدبارها لقضاء الحاجة في الصحراء ويجوز ذلك في البنيان والبيوت . وهو مذهب المالكية ، والشافعية ، ولكن الراجح من مذهب مالك والشافعي ومذهبه في وضع السترة في الصحراء^{٥٥} . **وحيثهم** : ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مستدبر القبلة ومستقبل الشام) ورواية البخاري : (على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس)^{٥٦} . وهذا يدل على جواز استدبار القبلة في الأبنية . وبين الحافظ ابن حجر ان حديث ابن عمر رواه الترمذي بسند صحيح وفيه (فرايته من كنيف)^{٥٧} . قال الحافظ : انتفى بهذا ايراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً يحتمل ان يكون راه في الفضاء وكونه على لبنتين لا يدل على البناء والاحتمال ان يكون جلس عليهما ليرتفع بهما عن الأرض ، ويرد هذا الاحتمال أيضاً : ان ابن عمر رضي الله عنه كان يرى المنع من الاستقبال في الفضاء إلا سائر^{٥٨} . ما روي عن جابر رضي الله عنه قال : (نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة ببول فرايته قبل ان يقبض بعام يستقبلها)^{٥٩} . **المذهب الثالث :** جواز ذلك في البناء والصحراء روي ذلك عن السيدة عائشة رضي الله عنها ، وعروة ، وربيعة ، وداود الظاهري ، وهو رواية عن ابن عمر^{٦٠} . **وحيثهم** : أحاديث ابن عمر

وجابر وعائشة رضي الله عنهم السابقة الذكر . قالوا : هذه الأحاديث ناسخة للنهي ، ولان الأحاديث تعارضت فرجعنا الى الأصل وهو الإباحة^{٦١} . ورد عليهم : بان أحاديث النهي صحيحة فلا يجوز إلغاؤها بل يجب الجمع بينهما فجمعنا بينهما واستعملناهما ولم نعطل شيء منهما . وادعاء النسخ غير مقبول ، لان النسخ لا يصار اليه الا تعذر الجمع ولم يتعذر هنا^{٦٢} . **المذهب الرابع:** التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها ، فاما من كانت قبلته في جهة المشرق او المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً . روي ذلك عن بعض الفقهاء^{٦٣} . **وحجتهم :** عموم قوله - صلى الله عليه وسلم- في حديث أبي ايوب رضي الله عنه : (ولكن شرقوا او غربوا) ، قال الشوكاني : واستدلناهم في غاية الضعف^{٦٤} . **المذهب الخامس :** النهي عن ذلك للتنزيه لا التحريم . روي ذلك عن بعض أئمة الزيدية وهو رواية عن ابي أيوب الأنصاري ، والنخعي ، وأبي ثور^{٦٥} . **وحجتهم :** أحاديث ابن عمر وجابر وعائشة . رضي الله عنهم قالوا: هذه الأحاديث صارفة للنهي عن معناه الحقيقي ، وهو التحريم الى الكراهة التنزيهية . ورد عليهم: ان هذه الأحاديث لا تصلح ان تكون صارفة للنهي المطلق عن استقبال واستدبار القبلة في الصحراء ، وذلك لان الأحاديث التي جعلت قرينة للحمل على التنزيه انما دلت على جواز ذلك في البنيان . **الراجح :** بعد عرض الأدلة يبدو لي ان الراجح ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثاني القائلون بحرمة استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء عند قضاء الحاجة ، وجواز ذلك في البنيان والبيوت ، وذلك لان الأحاديث في الظاهر تعارضت في المنع والجواز فوجب الجمع بينهما ، والجمع يحصل بما قاله أصحاب هذا المذهب ، ولا يكاد يحصل الجمع بغير هذا ، وكذلك لرفع الحرج عن الناس في بنيان المراحيض في البيوت باتجاهات معينة ولكن الاحوط عدم استقبالها او استدبارها للخروج من الخلاف والله اعلم . **المسألة الثالثة:** **حكم التثليث في مسح الرأس** اجمع العلماء على وجوب مسح الرأس واقرؤا بفرضيته لقوله تعالى : **لَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** {^{٦٦}، فهذه الآية دليل على فرضية مسح الرأس ، واتفاق العلماء على ان الواجب من طهارة الأعضاء المغسولة مرة واحدة ، ولا خلاف بينهم في سنية استيعاب الرأس بالمسح^{٦٧} ، ولكن الخلاف بينهم في تثليث مسح الرأس على مذهبين : **المذهب الأول :** السنة أن يمسح مرة واحدة والتثليث مكروه . روي ذلك عن ابن عمر وطلحة بن مصرف ، وحمام والنخعي ، ومجاهد ، والحسن البصري ، وسفيان الثوري ، وإسحاق بن راهويه واختاره ابن المنذر ، والمؤيد بالله والإمامية وهو مذهب الحنفية ، وبعض أصحاب الشافعي واليه ذهب الإمام مالك ، والإمام احمد في المشهور من مذهبه^{٦٨} **وحجتهم :** ما روي عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه - حين سئل عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم - فقال : (ثم ادخل يده فمسح رأسه فاقبل بها وأدبر مرة واحدة) . وفي رواية البخاري : (ثم ادخل يده في الإناء فمسح برأسه

فاقبل بيديه وأدبر بهما) ^{٦٩}. ما روي عن عثمان - رضي الله عنه - حين وصف وضوء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: (ثم مسح رأسه) ^{٧٠}. قال الحافظ: (ليس في شيء من طرق في الصحيحين ذكر عدداً للمسح ، وبه قال أكثر العلماء ، وبذلك فاللفظ في هاتين الروايتين ^{٧١} من إطلاق مسح الرأس مع ذكر تثليث غيره من الأعضاء ، وهذا يدل على أن مسح الرأس مرة واحدة) ^{٧٢}. ما روي عن ابي حية يصف وضوء علي - رضي الله عنه - قال : (ثم جعل يده في الإناء فمسح برأسه مرة واحدة) ^{٧٣}. قال الشوكاني: (الحديث يدل على أن السنة في مسح الرأس أن يكون مرة واحدة) ^{٧٤}. ما صح عن الربيع بنت معوذ : أنها رأت النبي - صلى الله عليه وسلم - يتوضأ قالت: (مسح رأسه ، ومسح ما قبل منه وما ادبر ، وصدغيه واذنيه مرة واحدة) ^{٧٥}. فقال الترمذي : وقد روي من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم - (مسح برأسه مرة) . والعمل هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب - النبي صلى الله عليه وسلم - ومن بعدهم . واعترض على هذه الأحاديث : بان رواة هذه الأحاديث نقل عنهم المسح ثلاثاً وواحدة ، فوجب الجمع بينهما فيقال يجوز ان يكون النبي - صلى الله عليه وسلم - قد مسح مرةً لبيان الجواز ، ومسح ثلاثاً لبيان الكمال والفضيلة كما فعل في الغسل فنقل الأمران نقلاً صحيحاً من غير تعارض بين الروايات ، وهذا يدل على التوسعة وانه لا حرج كيف توضأ على التوسعة وانه لا حرج كيف توضأ على احد هذه الأوجه ^{٧٦}. واجيب : بأن قول الراوي : هذا طهور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهكذا رأيت رسول صلى الله عليه وسلم - يدل على ان ظهوره على الدوام ، لان الصحابة انما ذكروا صفة وضوءه في دوامه ، فلو شاهدوا وضوءه على صفة أخرى لم يطلقوا هذا الإطلاق الذي يفهم منه أنهم لم يشاهدوا غيره ، لان ذلك يكون تدليساً وابهاماً بغير الصواب فلا يظن ذلك بهم ^{٧٧}. قال الحافظ : من أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره في صفة الوضوء حين قال النبي صلى الله عليه وسلم - بعد أن فرغ (من زاد فقد أساء وظلم ، أو اعتدى وظلم) ^{٧٨}. فدل على أن الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة ^{٧٩}. المذهب الثاني : السنة هي تثليث مسح الرأس روي ذلك عن : عثمان ، وعلي ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن أبي أوفى ، والربيع ، وأبي بن كعب ، وانس بن مالك ، وسعيد بن جبير ، وأكثر العترة ، وابن حزم . وهو مذهب الشافعي . واليه ذهب الإمام احمد في رواية عنه ^{٨٠}. ووجبتهم :

١. ما روي عن عثمان رضي الله عنه - (انه دعا بوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توضأ نحو وضوئي هذا) ^{٨١}. وجه الدلالة: هذا صريح في قوله ثلاثاً ثلاثاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ولفظ (توضأ) يشمل الغسل والمسح على السواء أو بالقياس على باقي الأعضاء . قال النووي: هذا الحديث هو الذي اعتمده الإمام الشافعي في المسح ثلاثاً ^{٨٢}.

وأجيب : أن البيهقي منع أن تكون دلالة الحديث على مسح الرأس ثلاثاً ، مع أنه المعروف بالانتصار لمذهب الإمام الشافعي ، وقال : لأنها رواية مطلقة وجاءت الروايات الثابتة في الصحيح المفسرة مصرحة بان غسل الأعضاء ثلاثاً ثلاثاً ومسح الرأس مرة ، فصرحوا بالثلاث في غير الرأس ، وقالوا في الرأس ، ومسح رأسه ولم يذكروا عدداً ، ثم قالوا بعده غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ، وجاء في روايات في الصحيح ثم غسل يديه ثلاثاً ثم مسح برأسه مرة ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً فلم يسق فيه دلالة^{٨٣} .

٢- بما ورد عن عثمان رضي الله عنه - (انه توضأ فمسح رأسه ثلاثاً وقال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توضأ هكذا)^{٨٤}. قال النووي : (وقد ذكر ابن الصلاح انه حديث حسن وربما ارتفع من الحسن الى الصحة بشواهد ، وكثرة طرقه ، فان البيهقي وغيره رووه من طرق كثيرة غير طريق أبي داود)^{٨٥}. **وأجيب** : بأن ابا داود نفسه قال : احاديث عثمان - رضي الله عنه - الصحاح كلها تدل على مسح الرأس مرة ، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وقالوا فيها : ومسح رأسه ، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره^{٨٦} .

٣- ما روي عن علي - رضي الله عنه - (أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثاً ثم قال : هكذا رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعل) رواه البيهقي من طرق وقال : اكثر الرواة رووه عن علي - رضي الله عنه - دون ذكر تكرار ، قال : وأحسن ما روي عن علي - رضي الله عنه - وذكره باسناده ، و ذكر مسح الرأس ثلاثاً ، وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم - توضأ . قال النووي : اسناده حسن **وأجيب** : بان البيهقي قال في ، احاديث التكرار : (وقد روي من أوجه غريبة عن عثمان - رضي الله عنه - ذكر التكرار في مسح الرأس إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند اهل المعرفة وان كان بعض اصحابنا يحتج بها^{٨٧} .

٤- واستدلوا بقياس المسح على الغسل فقالوا : إن الرأس احد أعضاء الطهارة والمسح احد قسمي الوضوء فيسن تثليثه كالغسل ، ولأنه إيراد اصل على اصل فسن تكراره كالوجه ، ولان الوضوء طهارة حكمية ولا فرق في الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح^{٨٨}. **وأجيب** : بأن هذا قياس ضعيف ، لان الممسوح ليس جنس المغسول ، وكان من الواجب أن يقاس الممسوح على الممسوح ، بان يقال لا يصح مسح الرأس تكراراً ، وإنما شرع بحكم مرة كمسح الخف والجبيرة والتيمم ، فضلاً عن : أن المسح بني على التخفيف بخلاف الغسل ، ولان معنى الحرج متحقق ها هنا ففي تكرار بل الرأس بالماء إفساد العمامة ، ولهذا اكتفى في الرأس بالمسح عن الغسل^{٨٩} . **الراجح** : بعد عرض الأدلة يبدو لي أن الراجح ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائلون بان السنة في المسح مرة واحدة ، وذلك لأحاديث الثابتة في الصحيحين التي استدلوها بها لمذهبهم ، ولان أحاديث الثلاث لم تبلغ درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها ، لما فيها من الزيادة ، والوقوف على ما ثبت من حديث

عثمان ، وعبد الله بن زيد وغيرهم هو المتعين ، بالمره الواحدة ، وأما الأحاديث الواردة في تثليث المسح فقد قال الحافظ فيها : (ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح ، لأنها مسحات مستقلة لجميع الرأس جمعاً بين الأدلة^{٩٠} كما ذكرنا أن المسحة الأولى تدل على الجواز ، والثلاث تدل على بيان الكمال والفضيلة . والله تعالى أعلم .

المسألة الرابعة : - حكم المفروض من الوجه في السجود.

لا خلاف بين الفقهاء على وجوب السجود على الجبهة و إنه اذا اقتصر عليها دون الأنف أجزاء ذلك ، وكذلك الاستحباب في سجود الأنف مع الجبهة ولكن الخلاف في السجود على الأنف اذا اقتصر عليه دون الجبهة هل يجزيه ام لا ؟ على مذهبين : المذهب الأول : إن محل السجود في حق الجواز هي الجبهة او الأنف غير معين فهو مخير بينهما ، وله الاقتصار على احدهما . إلا أن الكاساني قال : وعلى مذهب ابي حنيفة لو وضع الجبهة وحدها ، جاز من غير كراهة ، ولو وضع الأنف وحده جاز مع الكراهة . وهذا كله في حال الاختيار وقال صاحبان: الفرض في حال الاختيار هو وضع الجبهة حتى لو ترك لا يجوز واتفق أئمة الحنفية أنه لو وضع الأنف في السجود في حال العذر جاز وعلى هذا القول حمل صاحب الدر المنقى قول الإمام أبي حنيفة في جواز الاقتصار على الأنف ، وقال : واليه صح رجوع الإمام ، وقال صاحب مجمع الأنهر وعليه الفتوى . إلا أن صاحب البحر الرائق : قال لا يجوز الاقتصار على الأنف من غير عذر عند أبي حنيفة ، وإن كانت الفتوى على قولهما . وصح العيني هذا القول وقال : وهو الصحيح من مذهبه . وهو قول لبعض المالكية^{٩١} . وحجتهم :-

١ - ما روي عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم - أمرت أن اسجد على سبعة أعظم ، على الجبهة وأشار على انفه ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين)^{٩٢} . وجه الدلالة : أن المأمور به وهو السجود مطلقاً عن التعيين ، وقام الدليل على تعيين بعض الوجه ووضع بعض الجبهة يتحقق بالأنف ، لاسيما أنه ذكر الجبهة وأشار الى الأنف فدل على انه المراد^{٩٣} . وأجيب : ان مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة ، وان أمكن ان يعتقد انهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة ، لا في الحكم الذي دل عليه الأمر ، وأيضاً فان الإشارة قد لا تعين المشار اليه فإنها تتعلق بالجبهة لأجل العبادة ، وأما العبارة فإنها معينه لما وضعت له فتقديمه - اي السجود على الجبهة أولى^{٩٤} . يؤيد هذا : ما روي عن طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاووس: فذكر الحديث ، وقال في آخره قال ابن طاووس: (ووضع يده على جبهته وأمرها على انفه وقال: هذا واحد). فهذا يدل على ان الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع^{٩٥} قال الخرخشي: (السجود على الأنف إنما هو مطلوب بطريق التبعية للجبهة لا بطريق الاستقلال)^{٩٦} .

المذهب الثاني : ان محل السجود المفروض هو الجبهة ، وان الأنف لا يجزيء عنها ، فلو سجد على انفه دون جبهته فسجوده باطل وعليه الإعادة . وهذا مذهب الإمام الشافعي ، والى هذا ذهب ذهب جمهور العلماء ونقل ابن المنذر : إجماع الصحابة على انه لا يجزيء السجود على الأنف وحده . والى هذا ذهب زفر من الحنفية ، وابن حزم الظاهري ، والزيدية ، والامامية ، وهو قول الإمام مالك ، واليه ذهب الإمام احمد ^{٩٧} إلا أن الإمام مالكا ، والإمام احمد روي عنهما القول بوجود جمع الأنف مع الجبهة في السجود ، واليه ذهب ابن حزم أيضا ، والاوزاعي ، وإسحاق ، وسعيد بن جبير وقول الإمام الشافعي ، لان النووي قال : هذا قول غريب في المذهب ^{٩٨} .

وحجتهم : ما روي عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - قال : (أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكف شعراً ، ولا ثوباً : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والرجلين) ^{٩٩} ما صح عن أبي حميد الساعدي - رضي الله عنه - (ان النبي صلى الله عليه وسلم - كان اذا سجد أمكن انفه وجبهته من الأرض) ^{١٠٠} هذه أدلة صحيحة تدل على أن المقصود هو السجود على الجبهة والأنف جميعا والأنف يكون تبعا على الاستحباب لأنه زيادة من ثقة ، ولا منافاة بينهما إضافة الى ذلك : ان السجود التذلل والخضوع ، ولا يقوم الأنف مقام الجبهة في ذلك ولم يثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) الاقتصار على الأنف صريحا لا بفعل ولا بقول ^{١٠١} .

- وأحتج من قال بوجود السجود على الأنف والجبهة : بحديثي ابن عباس وأبي حميد الساعدي ب - وبحديث عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : نورأى رجلا يصلي ما يصيب انفه من الأرض فقال : (لا صلاة لمن لا يصيب انفه من الأرض ما يصيب الجبين) ^{١٠٢} . وأجيب : بأن الحفاظ قالوا عنه : الصحيح أنه حصل عن عكرمة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . ورواه الدار قطني من رواية السيدة عائشة - رضي الله عنها عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بمعناه وضعفه من وجهين ^{١٠٣} ثم انه يحمل ذكر الأنف في هذا الحديث وغيره على الاستحباب ونفي الكمال . الراجح : الذي يبدو لي من عرض الأدلة أن الراجح ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني القائلون : بأن محل السجود المفروض المجزي هو الجبهة ، وان الأنف لا يجزي عنها ولا يجوز الاقتصار عليه ، وذلك للأدلة الصحيحة والصريحة الدالة عليه ، لإجماع الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - على هذا ولأنه قول جمهور العلماء . وأما أصحاب المذهب الأول القائلين : بجواز السجود على الأنف دون الجبهة ، المتمثل برأي الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - فقد نقل ابن قدامة عن ابن المنذر قوله في هذا : (لا اعلم أحدا سبقه الى هذا القول ، ثم قال ولعله ذهب الى ان الجبهة والأنف عضو واحد ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما ذكر الجبهة أشار الى انفه والعضو الواحد يجزئه السجود على بعضه ، وهذا قول يخالف الحديث الصحيح والإجماع الذي قبله فلا يصح ^{١٠٤} .

المسألة الخامسة : حكم قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة

أختلف الفقهاء في قراءة سورة الفاتحة في صلاة الجنازة على مذهبين :

المذهب الأول: لا يقرأ المصلي في صلاة الجنازة شيئاً من القرآن سواء الفاتحة او غيرها . روي ذلك عن : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، و عبد الله بن عمر ، والقاسم ، وسالم ، وعطاء ، وربيعه ، ويحيى بن سعيد ، وطاوس ، وسعيد بن جبير ، و الازاعي ، والنووي ، والشعبي ، و زيد بن علي ، و الناصر . وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة — رحمه الله تعالى — وقال صاحب الاختيار الموصلي : (لو قرأ الفاتحة بنية الدعاء لا بأس به ، أما بنية التلاوة فمكروه)^{١٠٥} . وهو رواية عن أبي هريرة ، وسعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وأبن سيرين . واليه ذهب الإمام مالك^{١٠٦} . و **وحتهم:**

١ — ما روي عن ابن مسعود — رضي الله عنه — أنه سئل عن صلاة الجنازة هل يقرأ فيها ؟ قال : (لم يوقت لنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قولاً ولا قراءة) وفي رواية : (دعاء ولا قراءة كبر ما كبر الإمام ، وأختر أطيب الكلام ما شئت)^{١٠٧} هذا الحديث نقلته كتب الحنفية عن ابن مسعود ، الا أنهم لم يبينوا لنا ما هي صحة هذا الأثر ، كما لم يذكرنا لنا إسناده الى احد من أهل الحديث حتى نعرف صحته من عدمها . وعلى فرضية صحة هذا الأثر . فقد أجاب ابن قدامة عنه بقوله : (وان صح ما رووه عن ابن مسعود أنما قال (لم يوقت) أي لم يقدر ، ولا يدل هذا على نفي أصل القراءة وقد روى ابن المنذر عنه انه قرأ على جنازة بفاتحة الكتاب)^{١٠٨} .

٢— ما رواه الإمام مالك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (كان لا يقرأ في الصلاة على الجنازة)^{١٠٩} .

٣— ما روي عن أبي هريرة — رضي الله عنه — : (أنه سئل عن الصلاة على الجنازة ؟ فذكر دعاء ولم يذكر قراءة)^{١١٠} . وعن أبي — هريرة رضي الله عنه — أيضا : (اذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء)^{١١١} فهذه أدلة على عدم قراءة سورة الفاتحة في الجنائز . قال ابن حزم : (ليس عن واحد من هؤلاء أنه قال لا يقرأ فيها بأمر القرآن ، نعم نحن نقول : لا يقرأ فيها شيء من القرآن إلا أم القرآن ، فلا يصح خلاف بين هؤلاء) . وبين من صرح بقراءة القرآن من الصحابة كإبن عباس ، والمسور ، والضحاك ، وأبي هريرة ، وأبي الدرداء ، وابن مسعود ، وأنس ، لاسيما وأبو هريرة لم يذكر تكبيراً ولا تسليمًا ، فبطل أن يكون لهم بها متعلق ، وقد روي عنه قراءة القرآن في الجنازة^{١١٢} . وأما الجواب عن استدلالهم بما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - (فإخلصوا الدعاء) فليس فيه دلالة على ان إخلاص الدعاء للميت نهي عن القراءة ، فمصلي الجنازة يخلص دعاءه ويقرأ كما أمره الشارع^{١١٣} . ويدل على هذا الجمع - اعني الإخلاص في الدعاء وقراءة الفاتحة - ما روي عن أبي امامة بن سهل بن ضيف قال : (السنة في الصلاة

على الجنزة ان يكبر ثم يقرأ بأمر القرآن ثم يصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم يخلص الدعاء للميت (١١٤). قال الحافظ : إسناده صحيح . المذهب الثاني : وجوب قراءة فاتحة الكتاب في صلاة الجنزة . روي ذلك عن : ابي بكر الصديق ، وعبد الله بن عباس ، وابن مسعود ، وابن الزبير ، والحسن بن علي ، وعمر بن العاص ، وسهل بن ضيف ، وأبي امامة ، وعمر بن عبد العزيز ، والضحاك ، ومكحول ، وإسحاق ، والهادي ، والقاسم ، والمؤيد بالله ، ووداود ، وابن حزم الظاهري . وهو رواية عن : سعيد بن المسيب ، ومجاهد وهو مذهب الإمام الشافعي واليه ذهب الإمام احمد ، وأشهب من أصحاب الإمام مالك ^{١١٥} و **حجتهم** : حديث طلحة بن عبد الله بن عوف - رضي الله عنه - قال : (صليت خلف ابن عباس - رضي الله عنه - على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب : قال : لتعلموا انها السنة) ^{١١٦} وفي رواية (سنة وحق) ^{١١٧} . **وجه الدلالة** : إن الحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنزة ، لان المراد من (السنة) في الحديث هي الطريقة المألوفة عنه - صلى الله عليه وسلم - الا ان المراد بها ما يقابل الفريضة فانه اصطلاح عرفي ، وزاد الوجوب تأكيدا قوله (حق) اي ثابت ^{١١٨} . بما رواه الإمام الشافعي بإسناده عن جابر - رضي الله عنه - (ان النبي صلى الله عليه وسلم - كبر على الجنزة أربعاً وقرأ بام القرآن بعد التكبير الأولى) ^{١١٩} . بما صح عن أم شريك الأنصارية - رضي الله عنها - قالت : (أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نقرأ على الجنزة بفاتحة الكتاب) ^{١٢٠} . والحديث في إسناده شهر بن حوشب وثقه الإمام احمد ، وابن معين وغيرهما وتركه ابن عوف وضعفه البيهقي ولينه النسائي وحماذ وغيرهم ^{١٢١} . فهذه الأدلة مع عموم قوله - صلى الله عليه وسلم - (لا صلاة لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب) ^{١٢٢} . تدل على قراءة الفاتحة في صلاة الجنزة ^{١٢٣} . واعترض الحنفية على أحاديث القراءة وقالوا : بان المقصود هو القراءة على سبيل الثناء لاعلى سبيل قراءة القرآن وذلك ليس بمكروه عندنا ^{١٢٤} . **واجيب** : بان هذا لا يخفى من تعسف في الاستدلال ، لاسيما وقد ثبت عن الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - الأمر بقراءتها وإنها سنتها (فقول من قال لعلمهم قرءوها على أنها دعاء لا يصح) ^{١٢٥} . **الراجح** : بعد عرض الأدلة يبدو لي ان الراجح ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثاني القائلون بوجوب قراءة فاتحة الكتاب في صلاة الجنزة ، وذلك لقوة وصحة ما استدلوا به من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - الثابت في الصحيح ، لان صلاة الجنزة من الصلوات التي قال فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما صح عنه (لا صلاة الا بفاتحة الكتاب) فهذا يكفي في كونها فرضاً في صلاة الجنزة بل في كونها شرط عدمها عدم الصلاة ^{١٢٦} . **فضلاً عن** : أن هذا هو فعل كثير من الصحابة الذين كانوا يرون قراءة الفاتحة في صلاة الجنزة ، فقد روي عن الأثرم عن مجاهد قوله : سألت ثمانية عشر رجلاً من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن القراءة على الجنزة فكلهم قالوا يقرأ ^{١٢٧} .

المسألة السادسة : حكم القبلة للصائم

لا خلاف بين العلماء في أن الصائم إذا قبل ولم ينزل ، فلا شيء عليه ، أما إذا أمذى فإنه لا يبطل عند الحنفية والشافعية ، وعليه القضاء عند المالكية وفيه خلاف هل هو للوجوب أم الاستحباب ويفطر عند الإمام احمد ^{١٢٨} . أما إذا أمى بسبب القبلة فإنه يفسد صومه وقد نقل اتفاق العلماء على ذلك وحصل الخلاف في حكم القبلة فيما عدا ذلك على مذهبين : المذهب الأول : كراهة القبلة للشباب دون الشيخ . روي ذلك عن مكحول ، والثوري ، والحسن بن حي . واليه ذهب الحنفية ، القائلون بكرهة القبلة لمن حركت شهوته دون غيره ^{١٢٩} . وهو رواية عن : عمر ، وابنه عبد الله ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، والشعبي وابن المسيب ، ورواية عن الإمام مالك . واليه ذهب الشافعي ، واحمد ^{١٣٠} . **وحجتهم** : حديث عائشة - رضي الله عنها - : (ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقبل وهو صائم وكان أملككم لإربه) ^{١٣١} . واخرج الإمام محمد بإسناده عنها قالت : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصيب من وجهها وهو صائم) ^{١٣٢} . وعن السيدة عائشة أيضا : (ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ، ونهى عنها ، الشاب ، وقال : الشيخ يملك إربه ، والشاب يفسد صومه) ^{١٣٣} . **وجه الدلالة** : ان الكراهة دائرة مع تحريك الشهوة بالمعنى المذكور ، وأما التعبير بالشيخ والشاب - كما سبق - انه جرى على الغالب من أحوال الشيوخ في انكسار شهوتهم ، وأحوال الشباب في قوتها ، فلو انعكس الأمر انعكس الحكم . حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (رخص للشيخ ان يقبل وهو صائم ، ونهى الشاب) ^{١٣٤} . **المذهب الثاني** : كراهة القبلة للصائم مطلقاً وهو المشهور من مذهب الإمام مالك . ورواية عنه انه كره القبلة للصائم في الفرض دون النفل ، ورواية عدم جواز القبلة مطلقاً مع عدم إبطالها للصوم عن : عبد الله بن مغفل ، وأبي رافع ، وعروة بن الزبير . والزهري ، وأبي قلابة ، والنخعي . **وحجتهم** : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : (نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ان يقبل الرجل وهو صائم) ^{١٣٥} ، قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحارث بن نبهان له أحاديث حسان ، وهو ممن يكتب حديثه ، وضعفه الأئمة ^{١٣٦} . **ويؤيد هذا** : ما روي عن عبد الله بن ثعلبة ، كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد مسح على وجهه وأدرك أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : كانوا ينهوني عن القبلة خوفاً ان أتقرب أكثر منها ثم ان المسلمين ينهوني عنها ويقول قائلهم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - كان له من الحفظ ما ليس لأحد) ^{١٣٧} . قال الهيثمي : رجاله من رجال الصحيح ^{١٣٨} . ما صح عن عائشة - رضي الله عنها - انها قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقبل وهو صائم ، وكان أملككم لإربه) ^{١٣٩} . ولهذا يتبين : ان من كره القبلة نظراً الى غيره لا يساويه عليه الصلاة والسلام

- في حفظ نفسه عن المواقعة بعد ميله اليها ، فكان ذلك أمراً خاصاً به. كما يدل عليه قول عائشة - رضي الله عنها - (كان أملككم لنفسه)^{١٤٠}.

٣ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما : (انه كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم)^{١٤١}.
قال ابن عبد البر: لم يأخذ مالك بقول ابن عباس في ذلك ، وذهب فيها مذهب ابن عمر ، وهو شانه في الاحتياط^{١٤٢}. وأما في التفريق بين صوم الفرض والنفل كما ذهب اليه الإمام مالك في رواية فيرده : حديث عمر عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - (ان النبي صلى الله عليه وسلم - كان يقبل في شهر الصوم) . رواه مسلم ، وفي رواية له : (كان يقبل في رمضان وهو صائم)^{١٤٣}. وبهذا الحديث ، وحديث عائشة - رضي الله عنها - الذي قبله : احتج من أباح القبلة للصائم مطلقاً . فالسيدة عائشة - رضي الله عنها كانت شابة ، فقد كان عمرها ثماني عشرة سنة عندما توفي عنها النبي - صلى الله عليه وسلم - ومع ذلك كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقبلها وهي صائمة^{١٤٤} . ولان استواء المكلفين في الأحكام ، وان أفعاله عليه الصلاة والسلام شرع يقتدى به^{١٤٥}. **الراجح** : بعد عرض الأدلة يبدو لي ان الراجح ما ذهب اليه أصحاب المذهب الأول الحنفية ومن وافقهم في كراهة القبلة للصائم للشاب دون الشيخ او من لم تحرك شهوته ، لانهم جمعوا بين المنع ، وبعضها يدل على الفرق بين الشيخ والشاب ، والنبي - صلى الله عليه وسلم - كان آمناً على نفسه مما يؤول عن القبلة من آثار المواقعة ، وذلك لشدة ورعه وتقواه وعليه : فكل من كان في معناه ينبغي ان يلتحق به في حكمه ، ومن ليس في معناه في ذلك فهو مغاير له في الحكم .

المسألة السابعة : حكم المبيت بمنى

لا خلاف بين العلماء في أن الحاج لا يبيت إلا بمنى ، انما الخلاف حصل في وجوب المبيت او سنيته ، وكراهة المبيت خارج منى او تركه . على مذهبين : **المذهب الأول** : يكره ترك المبيت بمنى لأنه سنة ، ولا يجب بتركه شيء من كفارة وغيرها وهو رواية عن : ابن عباس ، والحسن ، وعطاء وبذلك قال : ابو حنيفة ، وابن حزم . واليه ذهب احمد في رواية وهو قول الشافعي ويسن بتركه دم على هذا القول^{١٤٦} . **وحتهم** :

١ - حديث ابن عمر - رضي الله عنه - (إن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يبيت بمكة ليالي منى من اجل سقايته فأذن له)^{١٤٧}. **وجه الدلالة** : قالوا : هذا دليل على أن المبيت سنه ، لأنه لو كان واجباً لما رخص له في ترك المبيت لأجل ذلك^{١٤٨}. **المذهب الثاني** : وجوب المبيت بمنى ، ويجبر تركه بدم عن كل ليلة ، ولا يحصل المبيت الا بمعظم الليل . روي ذلك عن : عمر ، وابنه عبد الله ، وعروة ، والنخعي ، ومجاهد ، والثوري وهو رواية عن : ابن عباس والحسن ، وعطاء واليه ذهب الشافعي في الأصح من مذهبه ، وهو اصح الروايتين عن احمد^{١٤٩} . ثم انه يلزمه على الأصح من مذهب الشافعي الدم اذا ترك ذلك ليالي التشريق

الثلاث وبهذا قال احمد في رواية. فان ترك احد الليالي ففي مذهب الشافعي ثلاثة أقوال مشهورة أصحها : انه يلزمه بترك ليلة واحده مد وهو رواية عن احمد أيضا ، وعن احمد انه يطعم شيئاً وخففه ، وعنه ان من ترك المبيت فقد أساء ولا شيء عليه ^{١٥٠} . ورخص الإمام مالك لأهل السقاية والرعاة ترك المبيت بمنى ^{١٥١} . قال الزرقاني : والجمهور على اختصاص ترك المبيت بأهل السقاية والرعاية ، والحق الشافعية بذلك من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو أمر مريض يتعاهده ^{١٥٢} . **ووجهتهم** : انه - عليه الصلاة والسلام - بات بمنى ليالي التشريق ، وقد قال عليه الصلاة والسلام . (لتأخذوا عني مناسككم) ^{١٥٣} . حديث ابن عمر - رضي الله عنه - (أن أجل سقايته فأذن له) ^{١٥٤} . حديث عاصم بن عدي (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ارخص لرعاة الإبل في البيوتة خارجين عن منى يرمون يوم النحر ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ليومين ثم يرمون يوم النفر) ^{١٥٥} . **وجه الدلالة** : إن التعبير بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة ، وإن الإذن بترك المبيت إنما وقع للعلة المذكورة فان لم توجد لم يحصل الإذن فيكون المبيت واجباً ^{١٥٦} .

يؤيد ذلك : إن ابن عباس - رضي الله عنه - : (لم يرخص النبي - صلى الله عليه وسلم - لأحد أن يبيت بمكة غير العباس من أجل السقاية) ^{١٥٧} . قال الباجي : وقد تأكد هذا الفعل بالأئمة بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم يمنع عمر المبيت وراء العقبة . وأما ما روي عن ابن عباس من إباحة ترك المبيت بمنى فمحمول على تركه بعذر ^{١٥٨} . يدل ذلك : ما روي عنه انه قال : (لا بأس لمن كان له متاع أن يبيت بمكة بها ليالي منى) فقد علق إباحة ذلك بالعذر ، وهذا يقتضي ان ذلك ليس بمباح على الإطلاق ^{١٥٩} .

٤ - والدليل على وجوب الدم بترك المبيت : قول ابن عباس : (من ترك من نسكه شيئاً أو نسيه فليهرق دماً) ^{١٦٠} **الراجح** : بعد عرض الأدلة يبدو لي أن الراجح ما ذهب اليه أصحاب المذهب الثاني ، القائلون بوجوب المبيت بمنى ، وأنه يجبر تركه بدم عن كل ليلة لقوة ما استدلوا به ، وإن هذه عبادة فعلها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأن أفعال الحج ومناسكه لا تتكرر إلا في ويقاس عليه كل ما يصلح أن يكون عذراً اليوم لمرافقة مريض في المستشفى وغيرها من الأعدار الأخرى . والله أعلم .

المطلب الثاني

في الأحوال الشخصية وفيه مسألة واحدة

المسألة: مقدار ما يجوز أخذه بدل الخلع

اختلف العلماء في ما يجوز أخذه في بدل الخلع على مذهبين : **المذهب الأول** : عدم جواز اخذ الزوج أكثر من الصداق الذي أعطاه لزوجته في بدل الخلع . روي ذلك عن: سعيد بن المسيب ،

وعمر بن شعيب ، وميمون بن مهران ، والزهري ، والحسن ، والحكم ، وحماد ، والشعبي ، وإسحاق ، وأبي عبيد^{١١١} . أما إذا كان النشوز من قبل المرأة جاز له قضاءً ان يأخذ منها بدل الخلع أكثر مما أعطاها في المهر ، ولكن يكره له ذلك ديانة ، المراد بالكرهه هنا : كراهة تحريم الأشياء في بدل الخلع سواء قل ذلك او كثر ، الا انه لو اخذ منها ذلك جاز قضاءً أيضاً وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة . كما في رواية الأصل . وفي رواية الجامع الصغير : انه يحل للزوج أن يأخذ من زوجته أكثر مما أعطاها إذا كان النشوز منها . وقد صحح بعض الحنفية رواية الأصل وقال بعضهم رواية الجامع الصغير هي الأوجه . وقال بعضهم: لا منافاة بين الروايتين ، وذلك بحمل المنع عن الزيادة في رواية الأصل على انه خلاف الأولى^{١١٢} . **وَحجَّتْهُم** : قوله تعالى : (فلا جناح عليها فيما اقتدنا به)^{١١٣} . **وجه الدلالة** : تضمن أمران : الأول: الجواز بمعنى الصحة ، والنفاذ في اخذ الزيادة قضاء . **الثاني**: الإباحة - أي إباحة اخذ الزيادة . ولكن ترك العمل بالإباحة لمعارضتها للأحاديث الدالة على عدم جواز اخذ الزيادة^{١١٤} فان قيل : أن الأحاديث أخبار آحاد ، ومن شروط قبول الآحاد عندنا - أي الحنفية - أن لا يعارض الكتاب ، مع أن ظاهر الآية السابقة معارض له . **أجيب** : بأنه إذا خص من القطعي شيء أو عورض بنص آخر مثله خرج عن القطعية في الحكم ، فيجوز تخصيصه بخبر الواحد ، مع إن هذا الحديث ، إن كان معارضاً لنص فهو موافق لآخر ، وهو قوله تعالى **لَوْ إِن أَرَدْتُمْ أَسْبَدَّالَ زَوْجِ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا** {^{١١٥} فكان في الظاهر معارضة الكتاب ، فجاز التمسك به لأنه موافق لأحد النصيين^{١١٦} **وأجيب عن هذا** : بما قاله ابن الهمام : إن النهي في هذه الآية الأخيرة مقيد بنشوزه وحده ، وإطلاق الأخذ منها- كما في الآية الأولى - مقيد بنشوز كل منها على الآخر ، فلا تعارض بين ظاهر الآيتين فلا تخصيص . وقال ابن الهمام أيضاً : ولقائل أن يقول : إذا ترك العمل في حق الإباحة للمعارضة يلزم انتفاء النفاذ شرعاً وذلك : لان دلالاته على النفاذ ليس إلا دلالة التزامية^{١١٧} للإباحة ، لان دلالاته المطابقة^{١١٨} على الإباحة ، إذ هي المعنى المطابق لنفي الجناح ، ويلزم من ثبوت الإباحة النفاذ ، فإذا ارتفعت الإباحة ، ارتفعت يلزمها إلا أن يدل دليل مستقل آخر على ثبوت النفاذ شرعاً ، وهو معدوم^{١١٩} **المذهب الثاني** : يجوز للزوج أن يأخذ من زوجته في بدل الخلع ما تراضيا عليه ، قل او كثر حتى ولو كان أكثر مما أعطاه من المهر . روي ذلك عن : عثمان ، وابن عمر ، وعكرمة ، وقبيصة بن أبي ذؤيب ، والحسن بن صالح ، وعثمان البتي ، والليث ، والطبري ، ونسبه ابن قدامة : الى أكثر أهل العلم^{١٢٠} . لكن إذا اضر الزوج بها بأن منعها من حقوقها ، كالنفقة وغير ذلك لتقتدي نفسها منه ففعلت الزوجة ذلك ، فالخلع باطل ، والعود مردود عليها . روي ذلك عن : ابن عباس ، ومجاهد ، والنخعي . وهو مذهب مالك ، واليه ذهب الشافعي ، واحمد ، وبه قال الظاهرية^{١٢١} . **وَحجَّتْهُم** : { فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا

اَفْتَدَّتْ بِهِ^{١٧٢}. فالآية دلت بعمومها على : جواز اخذ الفداء دون التقيد بمقدار الصداق. وأجيب عن هذا : بان آخر الآية مردود على أولها ، فقد قال تعالى : { وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَّتْ بِهِ }^{١٧٣} فالذي احل الله أخذه في آخر الآية عند خوفها أن لا يقيما حدود الله هو الذي خصه في أول الآية : قبل حالة الخوف عليهما من ذلك ، والذي خصه الله تعالى في أول الآية هو ما ساق إليها من المهر . فالمباح أخذه في آخرها هو مقدار المهر ، لا ما زاد على ذلك^{١٧٤} . ويدل عليه :

ما روي عن ابن عباس : (أن جميلة بنت سلول أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت والله ما اعتب على ثابت في دين ولا خلق ، ولكني اكره الكفر في الإسلام ، لا أطيقه بغضاً ، فقال لها النبي - صلى الله عليه وسلم - : أتريدين عليه حديقته ؟ قالت : نعم فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - : ان يأخذ منها حديقته ولا يزداد)^{١٧٥}. ما روي عن عطاء (مرسلًا) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه)^{١٧٦}.

ج- ما روي عن أبي الزبير : (أن ثابت بن قيس بن خماس ، كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي سلول ، وكان أصدقها حديقة ، فكرهته ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - أتريدين عليه حديقته التي أعطاك : قالت نعم وزيادة ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - اما الزيادة فلا ، ولكن حديقته الحديث)^{١٧٧}. واستدل القائلون على بطلان الخلع ورد العوض في حالة إضرار الزوج بها بما يأتي : بقوله تعالى : { لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ^{١٧٨} لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ }^{١٧٩} فظاهر الآية : يدل على عدم جواز اخذ شيء من الصداق إذا كان الضرر من قبله . لأنه عوض اكرهن على بذله بغير حق ، فلم يستحق كالثمن في البيع ، والأجر في الإجازة^{١٨٠} . **الراجع :** بعد عرض الأدلة يبدو لي أن الراجح ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائلون : بعدم جواز اخذ الزوج من الزوجة أكثر مما أعطاه في بدل الخلع . وهذا إذا طلبت الزوجة الخلع أو تراضيا عليه . أما إذا لحق الزوج ضرر من أجل أن نقادي نفسها منه فالذي يبدو لي أن الخلع كما قال أصحاب المذهب الثاني باطل ، ويجب رد العوض إليها ، وذلك للأدلة التي ذكرها أصحاب هذا المذهب والله تعالى اعلم .

المطلب الثالث : في الأطمعة وفيه مسألة واحدة

المسألة : حكم أكل الضب أختلف الفقهاء في حكم أكل الضب على مذهبين : **المذهب الأول :** كراهة أكله وهذا مذهب الحنفية ، الا أن الكراهة في أكله منهم من قال للتحريم ، ومنهم من قال للتنزيه : فنقل العيني عن الطحاوي أنه قال : (وكره قوم أكل الضب منهم : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد ، ثم قال الطحاوي : الأصح عند أصحابنا أن الكراهة كراهة تنزيه لا كراهة تحريم لتظافر الأحاديث الصحاح وبأنه ليس حراماً)^{١٨١}. إلا انه لم يوجد في شرح معاني الآثار ما

نقله العفنف عن الطءاوف ما قال : بأن الأصء عند أصحابنا إن الكراهة للئنزفه ، بل نقل الطءاوف عن الأئمة الءلاثة الكراهة فقط دون أن بففن نوعها^{١٨٢} . وقال الطءاوف فف كتاب اءءلاف الفقهاء : قال أصحابنا فكره أكل الضب^{١٨٣} . وظهر ما فف البءائع والمءون أن الكراهة للءءرفم^{١٨٤} .

والقول بءءرفم أكله مروف عن عف - رضف الله عنه - أفضاً . وءءءهم :

١- ءءفء عائشة - رضف الله عنها - أنه : (أهءف لها ضب فأءاها رسول الله - صلى الله عفله وسلم - فسألءه عن أكله فنهاها عنه ، فجاءء سائلة ، فأراءء أن ءءعمها فياه - فقال لها رسول الله - صلى الله عفله وسلم - : أءعمفنها مما لا ءأكلفن)^{١٨٥} . قال الإمام مءمء : ءل ءلك عفلى كراهءه لنفسه ولعفره^{١٨٦} . وءعقبه الطءاوف : بأنه لفس فف هءا ءلفل عفلى الكراهة ، لاءءمال أن فكون عافءه فأراءء النبف - صلى الله عفله وسلم - أن لا فكون ما فءقرب به عفلى الله إلا من ءفر الطءام كما نفهف أن فءءءق بالءمر الرءفء^{١٨٧} .

٢- ما نقل عن عفلى بن أبف طالب - رضف الله عنه - : (انه نفهف عن أكل الضب والضبء)^{١٨٨} . قال الإمام مءمء : فءرکه أحب إلفنا من أكله^{١٨٩} .

٣ - ما روف عن النبف مءمء - صلى الله عفله وسلم - أنه : (نفهف عن أكل لحم الضب)^{١٩٠} . ءءفء عبء الرحمن بن ءسنة : (نزلنا أرضاً كءفرة الضباب ءءفء . وففه أنهم طبءوا منها ، فقال النبف - صلى الله عفله وسلم - : إن أمة من بنف إسراءفل مسءء ءواباً فأءشى أن ءكون هءه فكفوها)^{١٩١} . قال ابن ءزم عن ءءفء بأنه ءءة ، ولكنه اءعى نسخه لأمرفن : الأول : لان ما وراء من منع عن أكله كان سببه ءوف النبف - صلى الله عفله وسلم - من ان فكون هءا ءفوان ءء أصابه المسء ، فلما صء عنه - صلى الله عفله وسلم - انه لفس مما مسء بءفل قوله ءعالى : (ان الله لم فءعل لمسء نسلًا ولا عقبًا)^{١٩٢} وءء كانت القراءة والءنازفر ءبل ءلك . الءافف لءءفء ءالء بن الولفء الءف سنءكره فف أءلة المءءب الءافف ، فهو نص ءلف عفلى ءءفله ، وهءا هو الآخر الناسء ، لان ابن عباس بلا شك لم فءءمع ءء مع الرسول بالمءفنة إلا بعء انءضاء ءزوة الفءء ، وءنفن ، والطائف ، ولم فءز - عفله الصلاة والسلام - بعءها إلا ءبوك ، ولم ءصبهم فف ءبوك مءاعة أصلاً فصء بهذا فقفنا : أن ءفر عبء الرحمن بن ءسنة كان ءبل ءءفء ابن عباس بلا مرفة . فأراءءع الإشكل بهذا^{١٩٣} وبلفن ءالءف بن ءءر أن الأءاءفء وان ءلء عفلى ءل ءصرفا وءلوفءا ، نسا وءقرفرًا . فالءمع بفنهما وبلفن ءءفء النهف هو : أن فءمل النهف عفلى أول ءالء عنء ءءوفز أن فكون مما مسء ، وءفننء أمر باءفاء القءور ، ءم ءوقف فلم فأمر به ولم فنه عنه كما ءاء فف روافة الطءاوف للءءفء السابق : (فقفل له : أن الناس ءء اشءهوها واكلوها ، فلم فأكل منها ، ولم فنه عنه)^{١٩٤} . وءمل الإءن ففه عفلى ءافف ءالء لما علم أن الممسوء لانسل له ، ءم بعء ءلك كان فسءقءره فلا فأكله ولا فءرمه ، واكل عفلى مائءة ءءل عفلى الإباءة ، وءكون الكراهة

للتنزيه في حق من يتقذره ، وأحاديث الإباحة على من لا يتقذره ولا يلزم من ذلك انه يكره مطلقاً^{١٥} المذهب الثاني : إن أكله حلال بلا كراهة . روي ذلك : عمر ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، والنخعي ، وسعيد بن جبير ، وابن أبي ليلى ، والليث ، والظاهرية . وعزاه النووي وغيره الى جمهور العلماء .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأصلي واسلم على سيدنا محمد صاحب المعجزات الباهرات ، القائل عن ربه جل في علاه . (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) ١ . وعلى اله وصحبه أجمعين ومن سار على نهجهم إلي يوم الدين .
وبعد : فإني والحمد لله أكملت هذا البحث المتمثل ((بالكراهة عند الحنفية ونماذج تطبيقية من الفقه الإسلامي)) . دراسة اصولية وتطبيقات فقهية للمسائل ، فتعرفنا على الكراهة لغة واصطلاحاً وحكمها ، وأقسامها ، والكراهة تنزيهاً وتحريماً . وان الكراهة التنزيهية الى الحل اقرب ، والكراهة تحريماً الى الحرمة اقرب كما قال الإمام محمد _ رحمه الله _ وتطبيقات لها فقهية من المسائل التي عرضناها في العبادات والأحوال الشخصية والأطعمة . كلها بينت لنا رأي الحنفية في استخدام لفظ الكراهة وإطلاقها عندهم ، ومقارنة هذه الآراء مع المذاهب الأخرى ومناقشتها وترجيح الأقوى دليلاً وعدم التشدد لمذهب معين ، ولكن القياس في ذلك هو قوة الدليل . والرجوع الى المصادر والمراجع من كتاب وسنة وأمات الكتب الفقهية . أسأل الله تعالى ان أكون قد وفقت في بحثي هذا انه نعم المولى ونعم النصير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

هوامش ومصادر البحث

- ١ . صحيح البخاري: ٣ / ١١٣٤
- ٢ . ينظر: الإحكام للآمدي : ١ / ٨٤ شرح المختصر لابن الحاجب: ٢ / ١٢٣
- ٣ . الإحكام للآمدي : ١ / ٨٤ - ١٠٨ ، شرح المختصر: ٢ / ١٠٩ .
- ٤ . ينظر: ميزان الأصول: ١ / ١٢٨ ، التلويح شرح التوضيح: ٢ / ٢٥٩ ، فواتح الرحموت: ١ / ٤٨
- ٥ . سورة المزملة آية / ٢٠ .
- ٦ . ينظر: الإحكام للآمدي : ١ / ٨٧ ، فواتح الرحموت: ١ / ٤٨ .
- ٧ . ينظر: ميزان الأصول: ١ / ١٣٥ ، الإحكام للآمدي : ١ / ١٠٣ شرح المختصر: ٢ / ٢١٤ .
- ٨ . ينظر: التلويح شرح التوضيح: ٢ / ٢٦٢ ، فواتح الرحموت: ١ / ٤٨ .
- ٩ . فواتح الرحموت: ١ / ٤٨ .
- ١٠ . ينظر: التلويح شرح التوضيح: ٢ / ٢٦٢ .

١١. ففظر: شرح المءءصر: ٢/٢١٨ ، فواءء الرءموء: ١/٤٨ .
١٢. القاموس المءفط للففرر آباءف / باب الءاء / فصل الكاف : ص١٢٥٢ .
١٣. ففظر: مفزان الأصوء: ١/١٤٧ ، ءاشفة ألبنائف على الءمع : ١/٨٠ .
١٤. ففظر: ءءبفر شرح ءءرفر: ٣/١٠٠٥ ، شرح الكوءب المنفر: ١/٤١٣ .
١٥. سورة المائة آفة / ١٠١ .
١٦. ففظر: ءءبفر شرح ءءرفر: ٣/١٠٠٥ ، شرح الكوءب المنفر: ١/٤١٣ .
١٧. صءفء البءارف: ٢/٨٤٨ .
١٨. سورة المائة آفة / ١٠١ .
١٩. المصءر نفسه .
٢٠. ففظر: أصول الفءه للزهلف : ١/٨٩ - ٩٠ .
٢١. ففظر: البرهان: ١/١٠١ ، قواءء الءءلة: ١/١٣٢ ، البءر المءفط: ١/٢٩٩
٢٢. سورة الءء آفة / ٢٩
٢٣. ففظر: قواءء الءءلة: ١/١٣٢ ، ءءبفر شرح ءءرفر: ٣/١٠١٥ ، شرح الكوءب المنفر: ١/
٢٤. ففظر: أصول السرخسف: ١/٦٤ ، قواءء الءءلة: ١/١٣٢ .
٢٥. ففظر: أصول السرخسف: ١/٦٤ ، قواءء الءءلة: ١/١٣٢ .
٢٦. ففظر: أصول السرخسف : ١/٦٤ .
٢٧. ففظر: قواءء الءءلة: ١/١٥٢ ، شرح المءءصر: ١/٢١٧ ، البءر المءفط: ١/٢٩٨ .
٢٨. سورة الءشر آفة / ٧ .
٢٩. ففظر أصول السرخسف : ١/٩٨ .
٣٠. المصءر السابق .
٣١. ففظر: شرح المءءصر: ٢/٢١٧ ، البءر المءفط: ١/٢٩٩ .
٣٢. ففظر: شرح ءءلوفء على ءءوضفء: ٢/٢٦٤ .
٣٣. ففظر: المسءصفف: ١/١٣٠ ، الإءكام للأمءف : ١/١٠٦ .
٣٤. ففظر: المسءصفف: ١/١٣٠ ، شرح المءءصر: ١/٢١٧ ، ءءبفر شرح ءءرفر: ٣/١٠٠٨ ،
٣٥. سورة النءل آفة / ١١٦ .
٣٦. المصاءر نفسها .
٣٧. ففظر: ءءلوفء شرح ءءوضفء: ٢/٢٦٤ ، فواءء الرءموء: ١/٤٨ .
٣٨. سنن ابن مائه: ٢/١١٨٩ ، اسناده صءفء .
٣٩. ففظر: ءءلوفء شرح ءءوضفء: ٢/٢٦٤ ، معم مفءلءاء اصوء الفءه: ص٣٦٢ .

٤٠. المصادر نفسها .
٤١. ينظر: شرح فتح القدير: ١/ ٧٤ مراقي الفلاح: ص ١٥ ، المجموع : ٢/ ١٩٦ ،
٤٢. صحيح مسلم بشرح النووي : ٣/ ١٩٢ .
٤٣. شرح النووي على صحيح مسلم : ٣/ ١٩٢ .
٤٤. المحلى: ١/ ٢١ .
٤٥. صحيح مسلم بشرح النووي : ٣/ ١٩٢
٤٦. ينظر: المحلى: ١/ ٢١ .
٤٧. سنن الدارمي : ١/ ٢٠٢ إسناداه صحيح
٤٨. ينظر: شرح اكمل المعلم على مسلم : ٢/ ٦ .
٤٩. ينظر: المحلى: ١/ ١٩٣ ، الهداية مع شرح العناية : ١/ ٢٩٧ ، فتح الباري : ١/ ١٧٥ ، فتح باب العناية :
- ١/ ١٧١ ، البحر الزخار : ١/ ٤٤ ، نيل الاوطار: ١/ ٧٨ .
٥٠. صحيح مسلم : ١/ ٢٢٣ .
٥١. المصدر نفسه : ١/ ٢٢٤ .
٥٢. صحيح البخاري : ١/ ٦٧-٦٨ .
٥٣. المصدر نفسه : ١/ ١٥٤ ، صحيح مسلم : ١/ ٢٢٤ .
٥٤. ينظر: المجموع: ٢/ ٨٩ ، نيل الاوطار: ١/ ٧٨ .
٥٥. ينظر: المجموع : ٢/ ٨٧ ، حاشية العدوي على شرح الخرشي: ١/ ١٤٧
٥٦. صحيح البخاري : ١/ ٦٧ ، صحيح مسلم : ١/ ٢٢٤ .
٥٧. الكنيف : البيت المعد لقضاء الحاجة ، ينظر تحفة الاحوذى : ١/ ٥٥ .
٥٨. ينظر: فتح الباري : ١/ ١٧٥ ، الزرقاني على الموطأ : ١/ ١٥٧ .
٥٩. الترمذي بشرح عارضة الاحوذى : ١/ ٢٥ ،
- في المجموع ، وصحه ابن السكن ، المجموع : ٢/ ٨٩ ، نيل الاوطار: ١/ ٧٨ .
٦٠. ينظر: المحلى: ١/ ١٩٤ ، الاستذكار: ٢/ ٤٤٥ ، المغني: ١/ ١٢
٦١. ينظر: المجموع : ٢/ ٩ ، فتح القدير : ١/ ١٩٨ .
٦٢. ينظر: المجموع : ٢/ ٩ .
٦٣. ينظر: المحلى: ١/ ١٩٤ ، فتح الباري : ١/ ١٧٤ ، نيل الاوطار : ١/ ٧٨ .
٦٤. نيل الاوطار : ١/ ٧٧ .
٦٥. ينظر: المصدر السابق .

- ٦٦ . سورة المائءة آية / ٦ .
- ٦٧ . ينظر: البناية شرح الهءاية : ١ / ١٧٨ ، المءموع : ١ / ٤٣٧ .
- ٦٨ . ينظر : تحفة الفقهاء / ١ / ١٤ ، بدائع الصنائع : ١ / ١١٤ ، الهءاية : ١ / ١٦ ، البحر الرائق / ١ / ٥٣ بءاية المءتهء / ١ / ١١٦ المءموع : ١ / ٤٣٢ ، المءغنى : ١ / ١٤٤ ، نيل الاوطار : ١ / ١٨٦ ،
- ٦٩ . صءىء البخارى بشرح الفءح : ١ / ٣٨٩ ، صءىء مسلم بشرح النووى : ٣ / ١٢٣ .
- ٧٠ . المصءر نفسه : ١ / ٣٤٤ .
- ٧١ . فءح البارى: ١ / ٣٤٥ ، تحفة الاحوءى : ١ / ١٤٥ .
- ٧٢ . سنن الترمذى: ١ / ٦٧ وقال الترمذى ءءىء حسن صءىء ، سنن أبى ءاوء: ١ / ٢٩ .
- ٧٣ . المصاءر نفسها ، نصب الرابة: ١ / ٣١ ، اللباب فى المءع بىن السنة والءتاب : ١ / ١٣١ .
- ٧٤ . سنن الترمذى: ١ / ٤٩ . وقال: ءءىء حسن صءىء ، سنن أبى ءاوء : ١ / ٣٢ .
- ٧٥ . المصءر السابق .
- ٧٦ . ينظر: المءموع : ١ / ٤٣٥ ، المءغنى : ١ / ١٤٦ ، صءىء مسلم بشرح النووى : ٣ / ١٠٧ .
- ٧٧ . ينظر: المءغنى : ١ / ١٤٦ .
- ٧٨ . صءىء ابن ءزىمة: ١ / ٨٩ سنن أبى ءاوء : ١ / ٣٣
- ٧٩ . ينظر: فءح البارى : ١ / ٣٩٥ .
- ٨٠ . ينظر: الأم : ١ / ٢٦ ، المءلى: ٢ / ٢٨ ، الأوسط: ١ / ٣٩٦ ، كفاية الأخيار: / ٣٨
- ٨١ . صءىء مسلم بشرح النووى : ٣ / ١٠٥ .
- ٨٢ . شرح النووى على صءىء مسلم : ٣ / ١٠٧ ، المءموع : ١ / ٤٣٣ .
- ٨٣ . السنن الكبرى : ١ / ٦٢ ، المءموع : ١ / ٤٣٤ .
- ٨٤ . سنن ابى ءاوء : ١ / ٢٧ وإسناءه حسن .
- ٨٥ . المءموع : ١ / ٤٣٤ ، السنن الكبرى : ١ / ٦٢ .
- ٨٦ . سنن أبى ءاوء : ١ / ٢٧ .
- ٨٧ . السنن الكبرى : ١ / ٦٣ ، المءموع : ١ / ٤٣٤ .
- ٨٨ . المءموع : ١ / ٤٣٤ ، فءح البارى : ١ / ٣٩٤ .
- ٨٩ . ينظر: المبسوء : ١ / ٨ ، البناية شرح الهءاية : ١ / ١٧٩ ، ءاشىة الطءاوى : ص٧٢ .
- ٩٠ . فءح البارى : ١ / ٣٩٥ .
- ٩١ . ينظر: عمءة القارى : ٦ / ٩ . ، تحفة الفقهاء : ١ / ١٣٥ ، بدائع الصنائع : ١ / ٢٨٣ ،
- ٩٢ . البخارى بشرح الفءح: ٢ / ٣٧٨ ، مسلم بشرح النووى : ٤ / ٢،٧ .
- ٩٣ . ينظر: بدائع الصنائع: ١ / ٢٨٤ ، البحر الرائق : ١ / ٥٥٤ ، عمءة القارى: ٦ / ١ .

- ٩٤ . ينظر : فتح الباري: ٢/ ٣٧٧ ، نيا الاوطار : ٢/ ٢٨٨ .
- ٩٥ . سنن النسائي بشرح السندي: ٢/ ٢١٠ ، فتح الباري ٢/ ٣٧٧ ، السنن الكبرى: ٢/ ١٠٣ .
- ٩٦ . حاشية الخرخشي: ١/ ٥١١ .
- ٩٧ . ينظر: الأم : ١/ ١١٤ ، المجموع : ٣/ ٤٢٤ ، حلية العلماء: ٢/ ١٢١ ، فتح الباري: ٢/ ٣٧٧ ،
- ٩٨ . المصادر نفسها ، المجموع: ٣/ ٤٢٤ .
- ٩٩ . صحيح البخاري بشرح الفتح : ٢/ ٣٧٦ ، مسلم شرح النووي : ٤/ ٢٠٧ .
- ١٠٠ . سسنن الترمذي: ٢/ ٥٩
- ١٠١ . ينظر المجموع : ١٣٦ / ٤٢٥
- ١٠٢ . سنن الدار قطني: ١١ / ٣٤٨ ، السنن الكبرى: ١٢ / ١٠٤
- ١٠٣ . المصادر نفسها ، المجموع : ٣/ ٤٢٥ ، المغني: ١/ ٥٩٢
- ١٠٤ . المغني : ١/ ٥٩٢
- ١٠٥ . الاختيار: ١١ / ١٤٢
- ١٠٦ . ينظر: بدائع الصنائع : ٢/ ٥٢ ، عمدة القارئ : ٨/ ١٣٩ ، المبسوط : ٢/ ٧٤
- ١٠٧ . ينظر: بدائع الصنائع : ١٢ / ٥٢ ، المبسوط : ١٢ / ٦٤ .
- ١٠٨ . المغني: ٢/ ٣٦٦ .
- ١٠٩ . الموطأ بشرح الزرقاني: ٢/ ٩ .
- ١١٠ . المحلى: ٥/ ١٣٥
- ١١١ . سنن أبي داوود: ٣/ ٢٠٧ ، السنن الكبرى: ٤/ ٤ ، سنن ابن ماجه بشرح السندي: ١/ ٤٥٦
- ١١٢ . ينظر: المحلى : ٥/ ١٣٥ - ١٣٦ .
- ١١٣ . المصدر نفسه .
- ١١٤ . مسند الإمام الشافعي : ص ٣٥٩ ، فتح الباري : ٣/ ٢٦٢
- ١١٥ . ينظر: الأم : ١/ ٢٧ ، الوسيط : ١/ ٣٥٨ ، المجموع : ٥/ ٢٤٢
- ١١٦ . صحيح البخاري بشرح الفتح : ٣/ ٢٦ .
- ١١٧ . مسند الإمام الشافعي : ص ٣٥٩ .
- ١١٨ . ينظر : سبل السلام : ٢/ ٥٦ .
- ١١٩ . مسند الإمام الشافعي : ص ٣٥٨
- ١٢٠ . سنن ابن ماجه بشرح السندي: ١/ ٤٥٥ .
- ١٢١ . حاشية السندي بهامش سنن ابن ماجه : ١/ ٤٥٥ .
- ١٢٢ . صحيح البخاري شرح الفتح : ٢/ ٣١ ، صحيح مسلم بشرح النووي : ٤/ ١ .

- ١٢٣ . ينظر: المغني : ٣٦٦/٢ ، شرح الزركشي : ٣٢١/١ .
- ١٢٤ . ينظر: بدائع الصنائع : ٥٣/٢ .
- ١٢٥ . ينظر: فتح الباري : ٢٦٣/٣ ، المحلى ١٣٦/٥ .
- ١٢٦ . ينظر: السيل الجرار : ٣٥٧/١ .
- ١٢٧ . شرح الزركشي : ٣٢١/١ .
- ١٢٨ . الاستذكار : ٢٩٥ / ٣ ، الزرقاني على الموطأ : ٤١١ / ٢ .
- ١٢٩ . الاثار لمحمد : ص٥٨ ، الهداية شرح الفتح : ٦٥ / ٢ .
- ١٣٠ . الموطأ مع شرح الزرقاني : ٤١٤ / ٢ ، الاستذكار : ٢٩٥/٣ ، المحلى : ٢١ / ٦ .
- ١٣١ . تلخيص الحبير : ١٩٥ / ٢ .
- ١٣٢ . الاثار لمحمد: ص٥٨ .
- ١٣٣ . السنن الكبرى: ٢٣٢ / ٤ ، الزرقاني شرح الموطأ : ٤١٤ / ٢ . قال الزرقاني : إسناده صحيح .
- ١٣٤ . مجمع الزوائد: ١٦٦/٣ . قال الهيتمي رواه الطبرني في الكبير ، ورجاله رجال الصحيح .
- ١٣٥ . ينظر: الموطأ شرح الزرقاني: ٤١٣ / ٢ ، المدونة: ١ / ١٧٥ ، الاستذكار: ٢٩٧ / ٣ .
- ١٣٦ . مجمع الزوائد : ١٦٥/٣ .
- ١٣٧ . مسند الإمام احمد : ٤٣٢/٥ .
- ١٣٨ . مجمع الزوائد : ١٦٥/٣ .
- ١٣٩ . تلخيص الحبير: ١٩٥/٢ .
- ١٤٠ . المصدر نفسه .
- ١٤١ . الموطأ شرح الزرقاني : ٤١٥ / ٢ .
- ١٤٢ . الاستذكار : ٢٩٧ / ٣ .
- ١٤٣ . صحيح مسلم : ٧٧٨ / ٢ .
- ١٤٤ . ينظر: المحلى : ٢٠٨ / ٦ .
- ١٤٥ . ينظر: طرح التثريب : ١٣٨ / ٤ .
- ١٤٦ . الهداية مع فتح القدير: ١٨٦ / ٢ ، المغني : ٣١٧ / ٣ ، المجموع : ١٨٨ / ٨ .
- ١٤٧ . صحيح البخاري : ٥٨٩ / ٢ ، ٦٢١ / ٢ ، صحيح مسلم : ٩٥٣ / ٢ .
- ١٤٨ . انظر: فتح القدير : ١٨٦ / ٢ .
- ١٤٩ . ينظر: المغني : ٣٩٧ / ٣ ، المجموع : ١٨٨ / ٨ ، المحلى : ١٨٥ / ٧ .
- ١٥٠ . ينظر: المجموع : ١٩٢ / ٨ ، المغني : ١٩٨ / ٣ .
- ١٥١ . ينظر: المنتقى : ٤٥ / ٣ ، القوانين الفقهية : ص١١٣ .

١٥٢. الزرقاني على الموطأ : ٢٣٨ / ٣ ، المجموع ٨ / ١٩ .
١٥٣. صحيح مسلم : ٩٤٣ / ٢ .
١٥٤. صحيح البخاري : ٥٨٩ / ٢ ، ٦٢١ / ٢ ، صحيح مسلم ٢ / ٩٥٣ .
١٥٥. الموطأ شرح الزرقاني : ٢٢٦ / ٣ ، الترمذي : ٢٨٩ / ٣ . وقال الترمذي : حسن صحيح .
١٥٦. ينظر: المنتقى : ٤٥ / ٣ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٢٢ / ٣ .
١٥٧. سنن ابن ماجه : ١٠١٩ / ٢ .
١٥٨. المنتقى : ٤٥ / ٣ .
١٥٩. ينظر: المنتقى : ٤٥ / ٣ ، المحلى : ١٨٥ / ٧ .
١٦٠. الموطأ برواية يحيى : ٢٥١ / ٣ .
١٦١. ينظر: المحلى : ٢٤ / ١ ، معالم السنن : ٢٥٥ / ٣ ، فتح القدير : ٢٠٤ / ٣ ،
١٦٢. ينظر: الجامع الصغير : ص ٢١٦ ، الهداية مع العناية وفتح التقدير : ٢٠٣ / ٣ - ٢٠٥ ،
١٦٣. سورة البقرة آية / ٢٢٩ .
١٦٤. ينظر: الهداية مع العناية وفتح القدير : ٢٠٣ / ٣ - ٢٠٤ .
١٦٥. سورة النساء آية / ٢٠ .
١٦٦. ينظر: فتح القدير : ٢٠٥ / ٣ .
١٦٧. شرح السلم: ص ١٣ .
١٦٨. دلالة المطابقة : هي دلالة اللفظ على تمام المعنى - ص ١٢ .
١٦٩. ينظر : فتح القدير : ٢٠٣ / ٣ .
١٧٠. المغني / ٧ / ٣٢٥ ، تفسير الطبري : ٢ / ٢٨٦ ، فتح الباري : ٩ / ٣٢٤ .
١٧١. المحلى : ١ / ٣٥ ، المغني : ٧ / ٣٢٥ - ٣٢٧ ، مغني المحتاج : ٣ / ٢٦٥ .
١٧٢. سورة البقرة من الآية / ٢٢٩ .
١٧٣. المصدر نفسه .
١٧٤. ينظر : تفسير الطبري : ٢ / ٢٨٦ ، فقه سعيد بن المسيب : ٣ / ٢٨٥ .
١٧٥. سنن ابن ماجه : ١ / ٦٦٣ .
١٧٦. سنن الدارقطني : ٣ / ٢٥٥ ، السنن الكبرى : ٧ / ٣١٤ .
١٧٧. المصدر نفسه ، حديث مرسل ، الا ان الدارقطني قال : سمعه ابو الزبير من غير واحد ، قال ابن حج : رجاله ثقات ، ومن سمعه ابو الزبير منهم ، ان كان فيهم صحابي فهو صحيح ، وإلا فيعقده ما سبق . انظر فتح الباري : ٩ / ٣٢٤ .
١٧٨. العضل اصل الحبس والتضييق . لسان العرب : ١١ / ٤٥١ ، تفسير القرطبي / ٣ / ١٥٩ .

١٧٩. سورة النساء من الآفة / ١٩ .
١٨٠. ففظر: المغنف : ٣٢٧ / ٧ .
١٨١. ففظر : عمدة القارف : ١٣٧/٢١ .
١٨٢. شرح معانف الآثار : ٢/٤ ، ٢ ، ٢ .
١٨٣. ففظر : اختلاف الفقهاء للطحاف : ص ٧٤ .
١٨٤. ففظر : بدائع الصنائع : ٣٦/٥ ، الهدافة بشرحف العنافة ونكملة الففح : ٦٢/٨ — ٦٤ .
١٨٥. الموطأ بروافة محمد : ص ٢٢ ، الآثار لمحمد : ص ١٧٩ .
١٨٦. شرح معانف الآثار : ٢/٤ . . .
١٨٧. ففظر المصدر نفسه .
١٨٨. الموطأ بروافة محمد : ص ٢٢ .
١٨٩. المصدر نفسه .
١٩٠. سنن أبف داوود : ٣٥٤/٣ . قال أبف حجر : . ففح البارف : ٥٢٦/٩ ، الجوهر النقف : ٣٢٥/٩ .
١٩١. شرح معانف الآثار : ١٩٧/٤ ، سنن أبف داود : ٣٥٣/٣ ، . ففح البارف : ٥٢٧/٩ .
١٩٢. المطف : ٤٣٢/٧ .
١٩٣. المصدر نفسه .
١٩٤. شرح معانف الآثار : ١٩٧/٤ .
١٩٥. ففح البارف : ٥٢٧ / ٩ .